E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/72
13 February 1998
ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

# مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

التقرير الثالث عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد باولو سيرخيو بنهيرو، عملاً بقرار اللجنة ١٩٩٧/٧٧

المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | ١ - ٤ | ٢ |
| أولاً - الجوانب البارزة لزيارة المقرر الخاص | ٥ - ٥٣ | ٢ |
| ألف - الحالة في الميدان | ٨ - ٣٤ | ٣ |
| باء - العقبات التي تعوق إرساء الديمقراطية في البلد | ٣٥ - ٥٣ | ٩ |
| ثانياً - الملاحظات | ٥٤ - ٨٤ | ١٤ |
| ثالثاً - التوصيات | ٨٥ - ١١٠ | ١٩ |
| ألف - توصيات موجهة إلى السلطات الوطنية | ٨٥ - ٩٢ | ١٩ |
| باء - توصيات موجهة إلى المتمردين | ٩٣ - ٩٦ | ٢٠ |
| جيم - توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي | ٩٧ - ١١٠ | ٢١ |

## مقدمة

١- يقدم المقرر الخاص هذا التقرير عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي إلى الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة ١٩٩٧/٧٧. ويأتي متابعة للتقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة (A/52/505)، والذي يغطي الفترة الممتدة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ ويصف بصورة رئيسية الانطباعات التي حصل عليها المقرر الخاص خلال زيارته الرابعة لبوروندي.

٢- وخلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة أتيحت للمقرر الخاص فرصة التحدث مع الممثل الدائم لبوروندي في نيويورك السيد ج. نداروزانيي، والمشاركة في التوقيع معه على رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وموجهة إلى رئيس اللجنة الثالثة طالبا فيها تأجيل مناقشة حالة حقوق الإنسان في بوروندي لمدة أسبوع للسماح لحكومة بوروندي بإبداء ملاحظاتها. وخلال هذه المقابلة تعهد ممثل بوروندي الدائم أيضاً بالتدخل لدى حكومته لحثها على توجيه دعوة للمقرر الخاص للاضطلاع ببعثة في البلد قبل نهاية عام ١٩٩٧.

٣- وقام المقرر الخاص، بعد ترحيب وفد بوروندي بتقريره الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بتوجيه رسالة إلى وزارة العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي أخبرها فيها برغبته في الذهاب إلى البلد لإجراء زيارته الرابعة من ٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أبلغ الممثل الدائم لبوروندي في نيويورك المقرر الخاص بموافقة حكومة بوروندي على طلبه. وأخيراً أكدت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون في رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر أن حكومتها مستعدة لاستقبال المقرر الخاص في المواعيد المقترحة.

٤- ويتناول الفصل الأول من هذا التقرير الجوانب البارزة للزيارة التي قام بها المقرر الخاص لبوروندي. ويتعلق الفصل الثاني بما استطاع المقرر الخاص أن يلاحظه خلال بعثته بينما يقدم الفصل الثالث والأخير توصياته.

## أولاً - الجوانب البارزة لزيارة المقرر الخاص

٥- تقابل المقرر الخاص خلال البعثة الرابعة التي اضطلع بها إلى بوروندي في الفترة من ٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ مع أعلى السلطات السياسية والإدارية والقضائية والعسكرية والدينية، فضلاً عن أعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وأجرى أيضاً محادثات مع الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فضلاً عن العديد من ممثلي الجمعيات المحلية النشطة في ميدان حقوق الإنسان وميدان التنمية والنهوض بالمرأة ومع الصحافة البوروندية.

٦- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن جزيل شكره للسلطات البوروندية على استقبالها الودي وعلى السير الممتاز لبعثته بفضل مساهمة رئيس المراسم في وزارة العلاقات الخارجية والتعاون. ويشعر بامتنان خاص للسلطات البوروندية التي سهرت دائماً على سلامته، خاصة خلال تنقلاته الميدانية. وقد أذهله خبر

وفاة وزير الدفاع، العقيد فيرمين سينزويهيبه، الذي كان قد قدر كثيراً صراحته واستعداده للحوار خلال زياراته الأربع لبوروندي، من جراء حادث. ويعرب لكافة أعضاء حكومة بوروندي عن خالص تعازيه في هذه الظروف الصعبة بالنسبة لحياة البلد.

٧- ويوجه المقرر الخاص الانتباه مرة أخرى إلى ما تبديه يوماً بعد يوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي من التزام رائع بمساعدة ضحايا الأزمة أو الحرب في ظروف عمل وأمن صعبة أحياناً. ويتقدم بجزيل الشكر لمدير المكتب التنفيذي لمفوضية حقوق الإنسان في بوروندي ولكل فريقه على العمل الممتاز الذي تم القيام به تحضيراً لزيارته وسيرها الممتاز، وذلك باتصال وثيق مع الموظف المختص ووحدة الأمن التابعة للأمم المتحدة. ويعرب المقرر الخاص أيضاً عن امتنانه الخاص لسفير الولايات المتحدة الذي وضع تحت تصرفه سيارة مصفحة طوال مدة زيارته تقريباً، وللقائم بأعمال سفارة بلجيكا الذي فعل نفس الشيء لمدة يوم. وأخيراً، سرته جداً مقابلة مدير مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الذي خصه باستقبال حار وقدم له نصائح سديدة.

## ألف - الحالة في الميدان

### ١- ظهور بعض الأماكن الآمنة

٨- زار المقرر الخاص براً عدة مقاطعات في البلد. وتوجّه إلى غيتيغا لمقابلة الميجر بويويا، رئيس دولة بوروندي. وفي مقاطعة بوجنبورا الريفية التي شهدت بعض الاضطرابات في الأشهر الأخيرة، سلك المقرر الخاص مشياً على الأقدام درباً ضيقاً عابراً لبستان موز يتجاوز طوله كيلومتراً للوقوف على الأضرار التي ألحقها المتمردون بمدرسة ابتدائية يتردد عليها ٦٥٠ تلميذاً ببلدة إيزار على قمة تل. وبعد أربعة أيام انفجر بالقرب من هذا المكان لغم مضاد للدبابات في بركة صغيرة في جزء معبد من الطريق كانت قد مرت منه سيارة المقرر الخاص، مما أودى بحياة جنديين وستة مدنيين كانوا يتأهبون لنقل مواد بناء إلى المدرسة التي تمت زيارتها.

٩- في مقاطعة كايانزا لاحظ المقرر الخاص الظروف الصعبة التي يعيش فيها النازحون في مخيم بالقرب من المركز الإداري للمقاطعة. وزار مكان تجمع النازحين الواقع في الطرف الآخر للقرية والذي كان قد تم بالفعل تفكيكه إلى حد بعيد. وتنقل أيضاً في مقاطعة بوبنزا التي توجد فيها عدة مخيمات موزعة بالقرب من مستشفى المقاطعة وتأوي زهاء ٠٠٠ ١٧٠ منكوب. وتستقبل هذه المؤسسة جرحى الحرب وضحايا الألغام المضادة للأفراد والمرضى المصابين بالملاريا أو الجرب فضلاً عن حالات سوء تغذية حادة. وزار المقرر الخاص أيضاً أحد مواقع موغونغو التي تأوي زهاء ٤٠٠ ٢ منكوب، يتألفون من عائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدنيين من التلال المجاورة، فارين من أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون. وكان قد وصل إلى المخيم صباح ذلك اليوم مجموعة مؤلفة من ٧٠ شخصاً، من بينهم أطفال عديدون تظهر عليهم علامات سوء تغذية ونقص فيتامينات واضحة، ينتظرون على انفراد أن تساعدهم لجنة الاستقبال التابعة للمخيم.

١٠- وبالقرب من العاصمة بوجنبورا، توجّه المقرر الخاص إلى غاتومبا القريبة من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث زار مركز العبور الذي تديره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذي يأوي نحو ٤٠٠ ٢ عائد. ويوجد في هذا المركز، الذي شهد في الماضي القريب فترات كان عدد المقيمين فيه

خلالها أكبر، وحدة تتكفل بها منظمة أوكسفام - كندا وتأوي نحو أربعين طفلاً غير مصحوبين يتلقون رعاية بضع نساء تركن البلد أحياناً منذ أكثر من ٢٠ عاماً وينتظرن معرفة مقصدهن المقبل.

١١- وعموماً لاحظ المقرر الخاص أن الظروف الأمنية تحسنت في البلد وأن الطرق الرئيسية قد فتحت وتوجد فيها قوات عسكرية كبيرة. وكانت بعض الطرق غير المرصوفة مقطوعة بحواجز يحرسها مدنيون.

١٢- ويوجه المقرر الخاص الانتباه إلى المجهود الذي بذلته السلطات المدنية والعسكرية لزيارة إشراك السكان عن كثب في أعمال إعادة بناء مساكن لائقة لفائدة النازحين خاصة، وفي الدوريات الليلية في الأحياء السكنية وفي مواقع التجميع. بيد أن هناك شهادات عديدة تلقاها المقرر الخاص تبرز غموض هذه التدابير عندما تنحو إلى إحلال مدنيين محل موظفي الدولة للقيام بمهام ذات طابع عسكري مثل إزالة الألغام أو حفظ النظام.

١٣- والظروف الأمنية متقلبة وتختلف بحسب تنقلات المتمردين في مختلف مناطق البلاد وخاصة في غابة كيبيرا وضواحي مقاطعة بوجنبورا الريفية. ومقاطعة بوروري، وخاصة حيا رومونج ونيانزا - البحيرة، تقع أيضاً في طريق المتمردين. ويضايق هؤلاء سكان المناطق التي يعبرونها حيث يفرضون عليهم ضرائب ويعاقبونهم إذا عصوا ورفضوا أن يتبعوهم. واشتهروا أيضاً باختطاف الأطفال والمراهقين وتدمير المدارس أو المباني الإدارية.

١٤- بيد أن المقرر الخاص استشف، في المقاطعات التي تحسنت فيها الظروف الأمنية، رغبة لدى المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين قابلهم في تحديد المشاكل أو الاحتياجات العديدة للسكان الريفيين الذين تضررت حقوقهم الأساسية بشدة من جراء آثار الحرب الأهلية والعقوبات الاقتصادية وفي الاستجابة لهذه الاحتياجات على الرغم من الموارد المحدودة جداً. إن من يعاني من الآثار الوخيمة لسوء التغذية والأوبئة ونقص الأدوية وارتفاع أسعار الوقود ونقص الأسمدة والبذور والخسائر في الماشية والاضطرابات التي تؤثر في قنوات التسويق والتي تمنع بيع ما ينتج من بن وشاي أو ترفع إلى حد كبير تكاليفه، هم بالدرجة الأولى، وبالإضافة إلى المنكوبين الموجودين في البلد البالغ عددهم زهاء ٠٠٠ ٦٠٠ شخص (من نازحين ومجمَّعين وعائدين وغيرهم) السكان الريفيون عامة.

## ٢- عودة السكان المنكوبين

١٥- لاحظ المقرر الخاص أن ظروف معيشة النازحين أو المجمعين ما زالت صعبة بصورة عامة. وتحرِّكهم الرغبة في العودة إلى تلالهم لكنهم في معظم الأحيان لا يستطيعون ذلك بسبب تدمير المستوصفات أو المدارس أو غيرها من المباني الإدارية خلال الاشتباكات بين الجيش والمتمردين أو بسبب أفعال يرتكبها المتمردون عمداً.

١٦- وفي مقاطعة بوبانزا سببت المعارك التي دارت بين مختلف الجماعات المسلحة المتمردة والجيش البوروندي منذ خريف عام ١٩٩٧ تدفقاً كبيراً نحو مدينة بوبانزا للسكان الهاربين من منطقة الحدود مع مقاطعة سيبيتوكي. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر لم يكن من الممكن على الإطلاق التفكير في إعادة هؤلاء السكان إلى تلالهم الأصلية بسبب انعدام الأمن السائد في مقاطعة بوبانزا والاشتباكات المستمرة بين أفراد

الجيش والمتمردين وانفجار الألغام في الطرق غير المعبدة. وسعت السلطات المدنية جاهدة لجعل جزء من هؤلاء السكان يستقرون في منتصف الطريق على التلال المتاخمة لمقاطعتي بوبانزا وسيبيتوكي، تحت حماية الجيش. بيد أن زهاء ثلث هذه المواقع فقط كان يمكن أن تصله المساعدة الدولية.

١٧- وفي مقاطعة كيانزا، كانت عودة زهاء ٠٠٠ ٨٠ شخص من الأشخاص المجمعين إلى ديارهم ما زالت متوقفة منذ بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بسبب الأحداث الجديدة التي عكرت صفو تلالهم. وفي انتظار تحسن الظروف الأمنية وزع برنامج الأغذية العالمي على نحو ٠٠٠ ٣٣ شخص "رزمة عودة" تحتوي على أغذية وبذور وأدوات ومواد ضرورية تمكنهم في أفضل الأحوال من زراعة حقولهم عندما تكون هذه الأخيرة قريبة من مواقع التجميع. ومما يعطي فكرة عن المناخ الصعب الذي ساد مقاطعة كيانزا خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من عام ١٩٩٧ النقل المفاجئ لـ ٠٠٠ ٥ شخص من بينهم أربعين مريضاً يعانون من سوء تغذية حادة، كانوا يتلقون العلاج بمستوصف قريب من موقع ريويغورا، إلى شمال شرق مقاطعة سيبيتوكي بناء على أمر من السلطات المدنية والعسكرية للمقاطعة خلال خريف عام ١٩٩٧.

١٨- وعلى العكس من ذلك أمكن في مقاطعة مورامفيا تنفيذ برنامج العودة الذي حددته السلطات بدون أية مشكلة كبيرة. وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل - أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تلقى نحو ٠٠٠ ٩٥ شخص من الأشخاص المجمعين "رزمة عودة" وزعها برنامج الأغذية العالمي لتيسير إعادة توطينهم في تلالهم الأصلية. وظلت الظروف الأمنية مرضية في هذه المقاطعة على الرغم من تدفقات السكان على الحدود من حين لآخر بسبب الاضطرابات التي ما زالت تعاني منها تباعاً المقاطعات الثلاث المجاورة لبوجنبورا الريفية وبوبانزا وكيانزا. وفي مقاطعة كاروزي كان برنامج العودة يتوقع في بداية تشرين الثاني/نوفمبر عودة كافة الأشخاص المجمعين إلى ديارهم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتبين من تحقيق أجرته في الميدان وحدة التنسيق الإنساني خلال تشرين الثاني/نوفمبر أن نصف هؤلاء السكان تقريباً عادوا إلى ديارهم واستقروا في مساكن بنوها بأنفسهم خلال الأسابيع التي سبقت عودتهم الفعلية.

١٩- وفيما يخص النازحين أدى وعي المسؤولين المدنيين والعسكريين بمعاناتهم منذ أربع أو خمس سنوات إلى الشروع في بناء مساكن بطوب مجفف بالشمس ذات مظهر بدائي إلى حد ما، مثل المساكن التي رآها المقرر الخاص في مقاطعة كيانزا على أراض تفتقر في معظم الأحيان إلى الماء وتقع على طول الطرق المعبدة. ويخشى المشردون، أكثر من الأشخاص المجمعين أحياناً، العودة إلى تلالهم الأصلية ويختارون حلول استقبال وتوطين مؤقتة عند منتصف المسافة بين الطرق وتلالهم الأصلية حيث يمكن لهم الاستفادة من المساعدة الإنسانية الدولية الموزعة عن طريق المنظمات غير الحكومية العاملة في بوروندي.

٢٠- إن تفرق المساكن عادة في بوروندي بسبب تضاريس المرتفعات التي تتميز بها التلال منع لمدة طويلة من بناء هياكل أساسية جماعية ملائمة للنهوض بسكان الريف والتي تبين الآن أنها ضرورية لتحسين ظروف معيشتهم. والواقع أن عدم وجود هذه الهياكل الأساسية يسبب مشاكل كبيرة للسكان المحليين الذين يحرمون من التمتع بأبسط حقوقهم الاقتصادية أو الاجتماعية. وظروف معيشة سكان الريف تكاد لا تختلف أحياناً عن ظروف معيشة بوروندیين آخرين مجمعين في مواقع التجميع أو في مخيمات النازحين ما عدا فيما يخص حرية التنقل. وفضلاً عن ذلك، يعاني هؤلاء السكان من التمييز مقارنة بسكان المدن، لأنهم محرومون من كافة إمكانيات تحسين وضعهم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ويتحملون وحدهم كل عبء الحرب الأهلية والأزمة الذي يقوض البلد. والمقرر الخاص يعترف بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي

لمساعدة السكان المنكوبين[1]، ولكنه يخشى في نفس الوقت أن تنشأ في بوروندي هوة كبيرة بين سكان المدن وسكان الأرياف تضر بأهداف المصالحة الطويلة الأجل التي حددتها السلطات.

## ٣- استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

٢١- نظراً للتطور السريع والذي لا يمكن التنبؤ به في معظم الأحيان للأحداث التي تؤثر في حالة حقوق الإنسان في بوروندي، يحتفظ المقرر الخاص بإمكانية تقديم بعض الملاحظات الأخرى بشأن هذا الموضوع في إضافة لهذا التقرير موضَّحة، عند الضرورة، بادعاءات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

### (أ) الانتهاكات الخطيرة على يد أعوان الدولة

٢٢- يلاحظ المقرر الخاص من مصادر معلومات مختلفة ومن الشهادات التي تلقاها أنه ما زالت هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في بوروندي تعزى إلى عناصر تنتمي إلى الجيش أو قوات الأمن: مجازر واختفاءات قسرية أو غير طوعية واعتقالات واحتجازات تعسفية. وترتكب هذه الانتهاكات بوجه خاص، حسب بعض الأشخاص الذين تحدث معهم المقرر الخاص في مقاطعات سيبيتوكيي، وبوبانزا وبوجنبورا الريفية وبوروري وماكمبا، التي هي مناطق ما زالت مضطربة تعبرها بانتظام مجموعات من المتمردين. وتفيد الادعاءات الواردة بأن عدد الضحايا الذي وصل أحياناً إلى مئات الأشخاص انخفض منذ بضعة أشهر فيما يبدو لكن نسبة تواتر هذه الأحداث ما زالت مرتفعة.

٢٣- وحسب شهادة أدلى بها للمقرر الخاص وقع مع ذلك حادث خطير جداً في بلدية بويانغيرو الواقعة بين قرية موغامبا وقرية رومونج في مقاطعة بوروري في مستهل شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ويقال إن الجيش طوق كامل منطقة بويانغيرو، شمالاً وجنوباً، قبل اقتحامها وشن عملية تطهير استهدفت المتمردين ودامت شهراً. ويقال إن الاشتباكات أودت بحياة مئات الأشخاص. ويقال إن الجيش منع المنظمات الإنسانية من الاقتراب من المكان الذي نُفذت فيه هذه العملية. ولم يدفن العديد من القتلى أو ألقي بهم في مقبرة عامة حسب شهود عيان. ويقال إن سكان المنطقة لاحظوا أن نهر داما الذي يصب في بحيرة تانجانيكا، بالقرب من رومونج، كان يجرف العديد من الجثث. وأجبر السكان الذين نجوا من هذه المجزرة على تموين الجيش وحمل أسلحته. ويقال إن ما بين ٠٠٠ ١٢ و٠٠٠ ٢٠ مدني هارب من المعارك لجأوا إلى كنيسة بوينغيرو التي كانت قد زرعت حولها الألغام. ويقال إن أفراد الجيش جاءوا لأخذ رجال من بين هؤلاء الناجين وإجبارهم على المشي أمامهم ومساعدتهم على التحقق من وجود هذه الألغام. ويقال أيضاً إنهم هدموا البيوت المبنية بالآجر الموجودة في هذه المنطقة المتقدمة نسبياً وأخذوا معهم السقوف لبيعها وأحرقوا المساكن المصنوعة بالتبن ونهبوا المحاصيل.

٢٤- وبالنظر إلى ارتفاع عدد المحتجزين في سجون بوروندي - قرابة ٠٠٠ ١٠ محتجز - ارتفع عدد عمليات الاعتقال ومعها احتمالات الاحتجاز التعسفي ارتفعاً ملموساً وأدى إلى تدهور ظروف الاحتجاز في السجون الرئيسية للبلد التي وجه انتباه المقرر الخاص إليها. ويتبين من محادثات المقرر الخاص مع السلطات المعنية بسجني مبيمبا في بوجنبورا وغيتيغا أنها واعية بمشاكل الاكتظاظ هذه وتحاول جاهدة إجراء تقييم دقيق لها لمباشرة أعمال الإصلاح اللازمة وتحسين الرعاية التي يتلقاها المحتجزون وخاصة على الصعيد الصحي. والواقع أن بعض الأمراض ظهرت من جديد في السجون مثل الملاريا أو التيفوس أو الزحار العصوي

أو الكوليرا، ففاجأت السلطات المعنية التي تلقت فقط أكثر بقليل من نصف الميزانية المطلوبة في عام ١٩٩٧ (٦٢٨ مليون فرنك بوروندي من ميزانية تقدر بمليار فرنك).

٢٥- وأتيحت للمقرر الخاص فرصة زيارة فرقة البحث الخاصة في بوجنبورا وزنزاناتها التي يتراوح متوسط عدد المحتجزين فيها بين ٥٠ و٦٠ شخصاً ويصل أحياناً إلى مائة شخص. وهذه الزنزانات التي يتم الوصول إليها عبر ساحة يقف فيها المحتجزون، زنزانات ضيقة وقديمة تفتقر إلى الكهرباء وتوجد في أعلاها كوة ضيقة. والمحتجزون، الذين يمثكون فيها فترات تتراوح بين ٤٨ ساعة (الوضع تحت المراقبة) وأسبوع بل وعدة أسابيع حسب احتياجات التحقيق، ينامون على الأرض مباشرة فوق منشفة أو بطانية. واستطاع المقرر الخاص أن يتحدث إلى بعض المتحجزين الذين اختارهم بنفسه. ولم يكن هناك أي محتجز يحمل علامات مرئية لسوء المعاملة فيما يبدو. وهؤلاء الأشخاص محتجزون عادة بتهمة السرقة باستعمال السلاح أو سرقة السيارات أو حيازة المخدرات أو القتل.

٢٦- وزار المقرر الخاص أيضاً كتيبة التدخل الثالثة التابعة للدرك والمكونة من ٣٥٠ رجلاً بالقرب من كامنج. وقد أنشئت هذه الكتيبة في عام ١٩٩٤ لضمان الأمن في حيي كيناما وكامنج اللذين كانا يشهدان اضطرابات كبيرة آنذاك والواقعين على حدود التلال التي كثيراً ما كان يعبرها عناصر من المتمردين عند نزولهم إلى المدينة لشن غارات. ونظم قائد الكتيبة مؤخراً، بمساعدة القادة المحليين لهذين الحيين دوريات ليلية مشتركة مكونة من مدنيين وجنود يشكلون شريطاً حامياً حول كيناما وكامنج. ويقال إنه تم في كيناما وحدها تجنيد مئات الشباب في هذه الدوريات. ومبدئياً لا يجوز لكتيبة التدخل الثالثة أن تحتجز الأشخاص. وعندما تشن حملات للتحقق من الهوية يقضي الأشخاص المعنيون فترة وجيزة فقط في الكتيبة - بضع ساعات - قبل إرسالهم إلى الشرطة القضائية أو شرطة الأمن أو فرقة البحث الخاصة. وأخيراً زار المقرر الخاص مبنى صغيراً في مدخل المخيم يتكون من ثلاث غرف ويستخدم سجناً لاحتجاز رجال الدرك الذين ارتكبوا مخالفات. وكانت هذه الغرف مغطاة بعدة أفرشة أسفنجية. ولم يكن في السجن، عند زيارة المقرر الخاص له رجلا الدرك اللذان كان قائد الكتيبة قد أخبره بأنهما محتجزان فيها خلال حديثه معه.

٢٧- وتشير معلومات حديثة جداً نقلت إلى المقرر الخاص إلى اعتقال واختفاء سبعة مدنيين في السوق المركزية في بوجنبورا خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، يقال إنهم اقتيدوا إلى زنزانات في هذه السوق أو في مباني فريق البحث الخاص التابع لشرطة السير الخاصة (أي حركة المرور) أو إلى موقع عسكري. وتتمثل الصفة المشتركة بين عمليات الاعتقال هذه في وقوعها خارج نطاق كل إجراء قانوني؛ واستنادها في معظم الأحيان إلى وشايات فقط من جانب أشخاص لا يحضرون أمام الشرطة. ويقال إن الجنح أو الجرائم المنسوبة إلى الأشخاص المعتقلين أو المختفين تتعلق بعمليات قتل أو المشاركة في المجازر أو في عصابات مسلحة. ويقال إنه كثيراً ما يحتجز أشخاص خلال فترات تتجاوز ثلاثة أشهر في أماكن احتجاز غير قانونية وبدون إعطائهم أية معلومات عن سبب الاعتقال.

(ب) أعمال العنف المنسوبة إلى جماعات المتمردين

٢٨- نظراً للطابع المتقلب لحركة التمرد في بوروندي من الصعب إلى حد ما على المقرر الخاص أن يكوّن فكرة واضحة عن عدد أعضائها وأثرها الحقيقي على السكان. ومن جهة أخرى فإن المعلومات الموجودة لديه إنما تلقاها من شتى الشهادات المدلى بها ومن الأشخاص الذين تحدث إليهم، بما في ذلك السلطات

البوروندية، ولكن نادراً ما تلقاها من المتمردين أنفسهم. بيد أن مختلف مصادر المعلومات هذه تنحو إلى الاتفاق في الرأي بشأن وقائع متشابهة عندما يتعلق الأمر بمقاطعات ما زالت توجد فيها جيوب نزاع مثل سيبيتوكي وبوبانزا وبوجنبورا الريفية وماكانبا.

٢٩- ويكون مرور المتمردين في المقاطعات السالفة الذكر مصحوباً عادة بمضايقة مختلفة الأشكال للسكان المحليين. ويجبر هؤلاء السكان في معظم الأحيان على دفع ضرائب للمتمردين حتى ولو كان قد سبق أن دفعوها للإدارة المدنية لبلدتهم، أو تبتز منهم أموال بطريقة أخرى. ويسرق المتمردون الماشية ويستولون على محاصيل الأراضي التي يزرعها الفلاحون وينتقمون منهم إذا لم يتعاونوا بما فيه الكفاية وأبدوا ميلاً إلى اتباع أوامر الإدارة المدنية أو العسكرية. ويترتب على ذلك غارات عشوائية على المدنيين، تشن أحياناً داخل مواقع التجمع نفسها إذا كانت هذه المواقع لا تحظى بحماية كافية من جانب الجيش.

٣٠- وشكلت مقاطعة بوجنبورا الريفية التي تمثل المنطقة الخلفية للعاصمة، بوجنبورا، هدفاً متميزاً لعمليات المتمردين في المنطقة. وفي آذار/مارس ١٩٩٥ أُخذ بالفعل زهاء ٠٠٠ ٢٠ شخص من بلدية موفنبي كرهائن حقيقية وعزلوا عن الخارج. ولم يحرر هؤلاء السكان من قبضة المتمردين في حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلا بتدخل عسكري قوي واتخذت بعد ذلك إجراءات إدارية متضافرة لتلبية ألح احتياجاتهم. وفي هذه الأثناء كانت الأسواق المحلية والمستوصفات الطبية قد توقفت عن العمل وكان المتمردون قد دمروا أو أقفلوا العديد من المدارس الابتدائية أو الثانوية. وتشير الأرقام الأخيرة التي قدمتها وزارة التعليم الابتدائي إلى تدمير نحو ٧٠ مدرسة في جميع أنحاء البلد منذ بداية الأزمة، عشرون منها تقريباً في مقاطعة بوجنبورا الريفية وحدها، وإلى انهيار معدل المسجلين في المدارس من ٧٣ في المائة إلى ٤٠ في المائة في بداية عام ١٩٩٧ بالنسبة للبلد بكامله.

٣١- وفي بلديات أخرى من المقاطعة احتجز المتمردون مجموعات من المدنيين وأجبروهم على أن يتبعوهم في تنقلاتهم لحمل أسلحتهم ومعداتهم. وحبس شبان أيضاً وجندوا بالقوة في صفوف مجموعات المتمردين. وهاجمت هذه المجموعات أيضاً المسؤولين المحليين: يقال إن المتمردين اغتالوا ٦٠ موظفاً إدارياً في المقاطعة ما بين عام ١٩٩٣ وأواخر عام ١٩٩٧. وفي مستهل كانون الأول/ديسمبر اغتال معتدون أيضاً رئيس بلدية في وسط سوق بلدة موفنبي.

٣٢- ولأن المتمردين يتنقلون سيراً على الأقدام عادة فإنهم يستخدمون أسلحة بسيطة وخفيفة إلى حد ما مصحوبة أحياناً بأسلحة أكثر تطوراً. وخلال هجوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في ضواحي مطار بوجنبورا الدولي كان المتمردون يحملون أسلحة بيضاء خاصة، أي سكاكين وفؤوس وهراوات ومعزقات ولكنهم استخدموا أيضاً بنادق وقنابل يدوية. ويستخدم المتمردون منذ أشهر عديدة الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات التي لا يذهب ضحيتها المدنيون وحدهم. فعلاً فإنه يجري حالياً في مستشفى بوجنبورا العسكري معالجة ٢٠٠ جندي بتر أحد أطرافهم أو فقدوا سيقانهم من جراء انفجار لغم.

٣٣- وبدأت بعض المقاطعات الأكثر اضطراباً من جراء أنشطة المتمردين تتحرك، خاصة بعد فرض جزاءات اقتصادية أدت إلى تفاقم انعزالها وافتقارها إلى الموارد. وخرج بعض السكان من غابة كيبيرا منهكين ومرضى بعد قضاء فترة مع المتمردين. وحاولت الإدارات المدنية والعسكرية أن تطمئن السكان وتبدأ حواراً معهم، كما حصل في مقاطعة غيتيغا، لاستعادة ثقتهم وحثهم على الانشقاق عن المتمردين. وبُذلت

أيضاً جهود لمساعدة الفلاحين المنكوبين على استعادة الأراضي التي اضطروا إلى مغادرتها، وتيسير حصولهم على ائتمانات لشراء أدوات أو بذور وتسوية النزاعات المتعلقة بالبقر أو الماعز المسروق بمساهمة وجهاء التلال[٢].

٣٤- وفي مكان آخر في مقاطعة كايانزا، عاث رئيس عصابة متمردة لمدة طويلة محاولا تجنيد شباب بالقوة قبل أن يُقتل في نهاية الأمر. ويقدَّر عدد الشبان الذين اختفوا إما لأنهم قتلوا أو لأنهم انضموا إلى المتمردين بـ ٠٠٠ ١٠ شخص من أصل ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة تعيش في المقاطعة. ويجري حاكم المقاطعة اتصالات مع زملائه في سيبيتوكي ونغوزي وغيتيغا للبحث عن هؤلاء المختفين. ومن حين لآخر يظهر المختفون الشباب من جديد بعد أن يكونوا قد تعبوا من حياتهم مع المتمردين أو بعد تمكنهم من الفرار والعودة إلى ديارهم. وأُتيحت للمقرر الخاص، خلال مروره بكايانزا، فرصة التحدث مع شابين تركا مؤخراً صفوف المتمردين. وشرح له أحدهما كيف وقع في كمين خلال خريف عام ١٩٩٦ واقتاده المتمردون بعد مغامرات عديدة في غابة كيبيا. وتلقى لمدة أسبوعين تدريبا عسكريا على استعمال الأسلحة المنقولة والتعبئة. واتجه فيما بعد مع متمردين آخرين نحو زائير بالقرب من مدينة أوفيرا ثم سيبيتوكي وبوبانزا وذلك في غضون بضعة أشهر ومرض مرتين على الأقل. ونقله رئيسه فيما بعد مع رفيقه إلى مقاطعة بوروري حيث أقاما لمدة سبعة أشهر. عندئذ أراد الشابان ترك المتمردين وتوجها بأسلحتهما إلى القيادة العسكرية لرومونج حيث خضعا لاستجواب دام عدة ساعات بشأن دوافع تغيير رأيهما. وبقي الشابان شهرين آخرين في رومونج قبل أن يعودا إلى مقاطعة كايانزا.

## باء - العقبات التي تعوق إرساء الديمقراطية في البلد

٣٥- لئن استطاع المقرر الخاص أن يلاحظ لدى المسؤولين الذين قابلهم طوال زيارته لبوروندي رغبة متزايدة في تكوين فكرة أوضح عن مشاكل ومخاطر الوضع الراهن للبلد ومعالجة أكبر مواطن الضعف فإنه مجبر مع ذلك على الاعتراف بأن عملية إرساء الديمقراطية ما زالت تواجه عقبات عديدة.

### ١- عدم وجود ظروف إطارية ملائمة لعودة السلم

٣٦- إن استمرار الحرب في العديد من مقاطعات بوروندي بالإضافة إلى الاشتباكات بين المتمردين والجيش التي وقعت مؤخراً في ضواحي العاصمة، وعدم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار أو حتى رغبة واضحة من جانب المتحاربين في الاتفاق على وقفة وبدء مفاوضات بعزم، بالإضافة إلى الطريق المسدود الذي أفضت إليه جهود الوساطة الأولى الرامية إلى وضع حد للنزاع في بوروندي التي بذلت داخل البلد وخارجه، كلها عوامل تساعد على استمرار خمول النظام الحالي فيما يخص الاصلاحات المنشودة للمؤسسات البوروندية. وهذا الخمول لا يشجع أيضا المجتمع الدولي على استخدام وسائل كبيرة في بوروندي سواء كانت دبلوماسية أو مالية أو مادية، ما لم توفر بعض الظروف الإطارية لعودة السلم.

### ٢- تشنج العقليات فيما يخص بعض المواضيع التي يختلف فيها البوروندِيون

٣٧- لقد يسّر اللقاء الذي نظمته اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن موضوع "بناء مستقبل بوروندي" إجراء مناقشات واعدة بين البوروندِيين بشأن مشاكل حاسمة بالنسبة لتطور بلدهم لكن انطباع المقرر الخاص خلال زيارته هو أن هذه المناقشات ذاتها داخل البلد تعثرت بسبب بعض المواضيع محل الخلاف مثل الإبادة الجماعية. ومسألة أفعال الإبادة الجماعية والمجازر التي تخللت تاريخ بوروندي الحديث تقسّم البوروندِيين وتمنعهم من الاتفاق على حقيقة الوقائع التاريخية التي ميّزت هذه الأحداث. ويشير بعض الأشخاص إلى أحداث عام ١٩٩٣ بينما يضيف آخرون وقائع أقدم، وهلم جرا، مما يزيد في صعوبة استيعاب الذاكرة الجماعية للبوروندِيين بصورة موحدة للحقائق المؤلمة التي أودت بحياة هذا العدد الكبير من أبناء البلد أيا كانت الفئة الإثنية التي ينتمون إليها. ويواجه البوروندِيون تحديا معقدا يتمثل في الاتفاق على تعريف يقبله الجميع لأفعال الإبادة الجماعية والمجازر المرتكبة، مما سيمكّن من تجاوز الشحنة المعنوية التي تنقلها هذه الحقائق والتوصل إلى إعطاء مفهوم انتهاكات حقوق الإنسان نفسه معنى حقيقيا بالنسبة لكل مواطن بوروندي. وقد أُتيحت للجمعية الوطنية مؤخرا فرصة دراسة مشروع قانون بشأن الإبادة الجماعية إلا أنه لم يُعتمد بعد.

### ٣- شكل الديمقراطية الملائم لبوروندي

٣٨- ينبغي أن يكون واضحا في الأذهان عند الحديث عن الديمقراطية في بوروندي أن الأمر لا يتعلق بقصر الديمقراطية على ممارسة انتخابية مستوحاة من مبدأ الأغلبية أي "صوت واحد لكل شخص". وقبل إنشاء مؤسسات ديمقراطية ومتميزة بالاستقرار ينبغي للبوروندِيين أن يتفقوا فيما بينهم على تحديد عقد اجتماعي يمكن أن يتم انطلاقا منه تأسيس دولة قانون ومواطنة بوروندية[٣]. ولا بد من هذا العقد الاجتماعي كي يتمكن المجتمع البوروندي من التغلب على النعرات "الإثنية" التي تلازم عدة مجموعات داخل النخبة البوروندية وبعض القادة السياسيين من جميع الاتجاهات.

٣٩- وينبغي أيضا زيادة إشراك سكان الريف وممثليهم في عملية إرساء الديمقراطية في بوروندي. وحتى الآن تعين السلطات المختصة من القمة العديد من رؤساء المناطق أو التلال والمدنيين والعسكريين على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وهم ينتمون في معظم الأحيان إلى مناطق غير المناطق التي يتم تعيينهم فيها. ويترتب على ذلك بالضرورة افتقار هؤلاء الكوادر إلى الشرعية أمام السكان الذين هم مسؤولون عنهم.

### ٤- الحوار الحذر على الصعيد المؤسسي

٤٠- على الرغم من الصعوبات التي ما زالت تعوق عمل الأحزاب والجمعية الوطنية ينبغي الإقرار بأن الحوار بين الميجر بويويا، رئيس الجمعية الوطنية، وزعماء جبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي مستمر. وعلى الرغم من التناقضات المختلفة التي تخللت هذه المحادثات، مثل قرار منع جبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي لمدة ستة أشهر الذي اتخذه وزير الداخلية والأمن العام والذي ألغته حكومة بوروندي فيما بعد، أو الملاحقة القضائية لرئيس الجمعية ومنع سفره إلى الخارج، فقد أسفرت هذه المحادثات عن بعض النتائج

في نهاية المطاف: والدليل على ذلك إنشاء لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلي الحكومة والاتحاد من أجل التقدم الوطني وجبهة الديمقراطية في بوروندي مكلفة بتشجيع الحوار داخل البلد وفي الخارج.

٤١- غير أنه ينبغي إضافة أن البرلمانيين ما زالوا يمارسون ولايتهم في ظروف صعبة جدا. وقد فرّ بعضهم إلى الخارج لأنهم ما زالوا خائفين على حياتهم. بينما يختبئ آخرون بسبب التهديدات بالقتل التي يتلقونها. ويعوق ذلك بالضرورة انتظام أنشطة الجمعية الوطنية وشفافيتها. ومن جهة أخرى ما زال الكثير من قادة الأحزاب السياسية أو أعضائها يتعرضون لبعض أشكال المضايقة التي تحد من حرية تنقلهم وعملهم. وقد أذهل المقرر الخاص خلال زيارته الأخيرة لبوروندي تفاقم حالة صحة الرئيس السابق باغازا الذي يعاني من العزلة ومن بُعده عن أسرته. وهناك مسؤولون سياسيون آخرون يتعرضون لملاحقة قضائية ذات طابع سياسي مثل رئيس الاتحاد من أجل التقدم الوطني، السيد موكاسي، وكذلك رئيس منظمة تضامن الشباب من أجل الدفاع عن حقوق الأقليات، الراهب ديو نيونزيما الذي التجأ إلى الخارج.

٤٢- وعلم المقرر الخاص بأن بعض هذه التدابير التي تستهدف شخصيات أو تنظيمات سياسية تدابير نفّذتها السلطات البوروندية لاحتواء هيجان التيارات المتطرفة في البلد. غير أنه لا يتبين بوضوح كيف يمكن إجراء مناقشة وطنية حقيقية في بوروندي في الوقت الذي تتعرض فيه بعض الحركات السياسية للمضايقة أو تُمنع من المشاركة فيها.

## جيم - بعض البوادر المشجّعة في مكافحة ظاهرة الافلات من العقاب والنهوض بحقوق الإنسان

### ١ - مكافحة الافلات من العقاب

٤٣- ما زالت المشاكل التي أشار إليها المقرر الخاص في تقريريه السابقين فيما يتعلق بمسألة إقامة العدل في بوروندي هي أساسا نفس المشاكل المواجهة اليوم من حيث قلة الموارد البشرية والمالية المتاحة، والافتقار الصريح للمعدات والتجهيزات الأساسية (من سيارات، وآلات كاتبة، وآلات استنساخ، إلخ ...) في الدوائر الجنائية الثلاث الموجودة في البلد. ذلك بالإضافة إلى أن شتى الصعوبات التي تواجهها مختلف أقسام الإدارة القضائية في التحول إلى الميدان بهدف جمع المستندات اللازمة لتكوين ملفات التحقيق، والتعرف على الشهود أو المدعين بالحق المدني الذين يُدعون إلى المثول أمام القاضي أثناء المحاكمة والبحث عن هؤلاء الأشخاص، وإحضار المعتقلين إلى المحكمة.

٤٤- وفي رسالة مؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وموجهة من محكمة الاستئناف في غيتيغا إلى سجن المدينة أبلغت المحكمة بأنها لن تتمكن في المستقبل، نتيجة عدم توافر الوقود، من نقل المعتقلين إلى المحكمة عندما تجري محاكمتهم، وأن مسؤولية تأمين تلك الخدمة أصبحت تقع الآن على عاتق إدارة سجن غيتيغا. ولقد تمكن المقرر الخاص من الاطلاع شخصياً على عدد من ملفات الأشخاص الذين حوكموا بمحكمة الاستئناف، وكانت الملفات معدّة كما ينبغي حتى ولو كانت أغلبية المستندات المضمنة في الجزء الأكبر منها مكتوبة بخط اليد. فكان، على سبيل المثال، من بين الملفات التي عرضت على المقرر الخاص، ملف أحد المحكوم عليهم بالاعدام وهو ملف يحتوي زهاء ستين صفحة. وتقوم محكمة الاستئناف المذكورة

بالنظر في القضايا من الساعة ١٠/٠٠ وحتى الساعة ١٦/٠٠ في المتوسط وتعالج ثلاثة ملفات تقريباً في اليوم الواحد. أما جرائم القتل فهي تتطلب عادة تكريس يوم كامل لجلسات الاستماع.

٤٥- ولقد بدأت الدوائر الجنائية في بوجمبورا وغيتيغا ونغوزي عملها من جديد منذ سنة تقريباً، وذلك بالرغم من كل الصعوبات المشار إليها، بيد أنها لم تتمكن من تأمين الضمانات القضائية بصورة تلقائية لجميع المحتجزين الذين بلغ عددهم الاجمالي ٤٩١ ٩ شخصاً بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويوجد بينهم ٦٩٥ ٧ شخصاً متهماً ينتظرون أن تبت المحكمة في أمرهم، وفيما لا يبلغ عدد المعتقلين الذين حوكموا وأُدينوا إلاّ ٧٩٢ ١ شخصا. وكان سجن مبيمبا يأوي ١١١ محكوماً عليهم بالاعدام، ومن بينهم عدد من النساء، وقد ألقي القبض على الجزء الأكبر من هؤلاء الأشخاص بدون أمر إيقاف شرعي وتمت محاكمتهم بدون وجود محام يتكفل الدفاع عنهم. ولم يتمكن بعض هؤلاء المعتقلين، على الأقل الذين تحدث إليهم المقرر الخاص، من استشارة محام إلاّ عندما استأنفوا القضية أمام محكمة النقض. وأصدرت الدوائر الجنائية الثلاث الموجودة في البلد ٧١ حكماً بالاعدام، و٤٠ حكماً بالسجن المؤبد، و٤٠ حكماً بالسجن لمدة ٢٠ سنة، و٦٢ حكماً بالبراءة، في عام ١٩٩٧.

٤٦- وبين عدة من المسؤولين البوروندیين الذين وجه إليهم المقرر الخاص أسئلة بشأن تنفيذ حكم الاعدام شنقا في ستة أشخاص يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وكان من بينهم مدير مدرسة كيميمبي، أن عقوبة الاعدام تطبق في بوروندي وأنه حتى ولو كانت بوروندي لم تنفذ حكم الاعدام في أي شخص منذ عام ١٩٨٢، فلا بد للعدالة من أن تأخذ مجراها حتى ولو تبين عجزها في بعض الحالات. ولم يتم تحت الفترة السابقة من رئاسة الميجر بويويا تنفيذ أي حكم بالاعدام. أما شنق الأشخاص الستة فلا يعني أن بوروندي تتبع سياسة إعدام منهجية. وأوضح هؤلاء المسؤولون أن البلد يمر بمرحلة غير عادية تتخللها عمليات إبادة جماعية ومجازر وأن تلك الجرائم غير العادية تستوجب من طرف الحكومة اتخاذ موقف صريح تجاه المواطنين كي لا تتكرر مثل تلك الأفعال وكي يستتب الأمن العام.

٤٧- وفي هذا السياق، أعربت بعض الشخصيات البوروندية للمقرر الخاص عن الاهتمام الذي توليه لإنشاء محكمة جنائية دولية، لأنها تعتقد بأن النسق الذي يعمل به حاليا القضاء البوروندي لن يسمح أبدا بمحاكمة المسؤولين عن الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٣ وفي الفترة التالية في ظرف زمني معقول، وبأن السجون ستظل مزدحمة بتفاقم أعمال الوشاية والاعتقالات التي ما انفكت تتزايد. ذلك بالإضافة إلى أنه لا يمكن الشروع في أي عملية صلح جديرة بهذا الاسم وقادرة على تحقيق الطمأنينة وراحة البال لأسر الضحايا، طالما لم تتم إدانة المسؤولين الحقيقيين الذين بعضهم معروف حقّ المعرفة في البلد ولكن لم تتم محاكمتهم بل ولم يتم حتى مجرد توقيفهم.

٤٨- وبالرغم من هذه الصورة المتشائمة للظروف التي تعمل في ظلها العدالة البوروندية، بود المقرر الخاص أن يركّز على ردود الفعل المشجعة التي لاحظها لدى العديد من البوروندیين والأجانب الذين تحدث معهم بشأن برنامج المساعدة القضائية الذي بإعماله التدريجي منذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ خلال خمس دورات من دورات الدوائر الجنائية في البلد، نال شيئاً فشيئاً ثقة الشركاء المحليين الذين غالباً ما كانوا يعربون عن ترددهم في بادئ الأمر. واليوم أصبحت السلطات البوروندية تعترف بقدر ما تعترف وزارة العدل ونقابة المحامين البوروندیين وكذلك المحامون المشاركون في برنامج المساعدة القضائية، بأهمية هذا البرنامج وبالدور الذي يؤديه، حتى ولو كان متواضعا مقارنة بحجم احتياجات المعتقلين في البلد، لدعم عمل

العدالة وتشجيع القضاة على تأدية مهامهم الصعبة وحمل المحامين والقضاة البوروندیين على اكتشاف إمكانيات تآزر جديدة كل في قطاعه على الرغم من نقص الموارد المتاحة.

٤٩- ويستفيد برنامج المساعدة القضائية منذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ من الدعم الثمين المقدم من ستة محامين أجانب، أغلبهم من الأفارقة، يعيَّنون بصورة مؤقتة بمناسبة انعقاد الدوائر الجنائية في بوجمبورا وغيتيغا ونغوزي ليعملوا مع نظائرهم البوروندیين بغية الدفاع عن المتهمين والضحايا. ورهنا بتوافر الموارد المالية الكافية لهذا البرنامج، من المتوقع أن يتم وضع فريق فني مساعد تحت تصرف المحامين من جديد لمتابعة جداول أعمال الدورات، وورقات الجلسات، والمراسلات الخاصة باستكمال أو تكوين الملفات، وتأمين ترجمة الملفات، واستقبال الأطراف وما إلى ذلك من أمور، ولإبلاغ المحامين بذلك. ولقد تبين أن الخبرة التي اكتسبها المحامون الأجانب كانت بالإضافة إلى التعليقات التي قدموها مفيدة للغاية للتنفيذ التدريجي لهذا البرنامج الذي هو برنامج جدير تماماً بأن يحظى بدعم قوي ومتواصل من المجتمع الدولي.

٥٠- أما الهدف الأساسي المنشود من البرنامج فهو الاسهام في العودة مجددا إلى السلم والمصالحة الوطنية فضلاً عن إقامة ثقافة ديمقراطية تهدفان إلى إعادة إقرار سلطان دولة القانون في بوروندي. وأعرب المقرر الخاص عن اعتقاده بأنه لن يكون من المجدي أن ينتظر المجتمع الدولي قيام الديمقراطية في بوروندي ليقرر دعم هذا البرنامج. فلن يكون البرنامج مفيداً إلاّ إذا استطاع أن يندمج في واقع إقامة العدل في بوروندي اليوم وأن يحاول تدريجياً استقطاب ودعم وتنشيط جهود الشركاء المعنيين.

## ٢ - المبادرات الأخيرة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان

٥١- رحب المقرر الخاص بتعيين السيد أوجين نيندوريرا، في صيف عام ١٩٩٧، وزيراً جديداً معنياً بحقوق الإنسان، والاصلاحات المؤسسية، والعلاقات مع الجمعية الوطنية. وكان السيد نيندوريرا رئيساً سابقاً للجنة الفنية المعنية بالحوار الوطني، وقد عمل أيضاً في الماضي كمسؤول في مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مكلف ببرامج تعليم حقوق الإنسان، كما عمل بصفة رئيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان "ITEKA".

٥٢- وكذلك أحاط المقرر الخاص علماً بأن الاتصالات التي يتم فيها، على أساس أسبوعي، تبادل المعلومات بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترد إلى المسؤولين القائمين بالرصد وأعمال المتابعة المتعلقة بذلك، اصبحت تقام بانتظام أكبر بين السلطات البوروندية والبعثة المعنية برصد حقوق الإنسان في إطار هيئة الاتصال التي وضعت تحت إشراف الوزير المعني بحقوق الإنسان. وقال المقرر الخاص إنه يرى في ذلك بوادر عزم متزايد من جهة السلطات على توخي قدر أكبر من الشفافية في الأمور المتصلة بالانتهاكات المرتكبة، وبين مرة أخرى ضرورة توفير ظروف عمل مؤاتية للمسؤولين عن رصد حقوق الإنسان لمساعدتهم على التحقيق في الادعاءات المقدمة إليهم بصورة مستقلة تماماً والتحقق من الوقائع في الميدان بسرعة لو سمحت الأوضاع الأمنية بذلك طبعاً.

٥٣- وحضر المقرر الخاص احتفالات الذكرى التاسعة والأربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأثنى على البيان الشجاع الذي أدلى به الوزير المعني بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي يثيرها في بوروندي الحق في الحياة ومسألة الإبادة الجماعية. والمقرر الخاص يرحب أيضا بالنهج الجديد

الذي ينوي الوزير تشجيعه في الأمور المتصلة بحقوق الإنسان بالتخلي عن النظرة الضيقة إليها، التي تتميّز بثقل الانشقاقات السياسية والاثنية وتبنّي التقاليد السامية والقيم الأخلاقية التي كانت تراعى في بوروندي من قبل وكانت تدعو إلى إبداء احترام فائق لحياة الإنسان وتعلق عميق بمفاهيم العدالة، والانصاف، والتسامح، والشرف، المكرسة في المؤسسة التقليدية المعروفة بأوبوشينغانتاهي.

## ثانياً - الملاحظات

٥٤- لاحظ المقرر الخاص خلال زيارته الأخيرة أن الأوضاع الأمنية تحسنت في جزء لا بأس به من البلد. ولكنه أضاف أن التكلم عن الأمن في سياق حرب أهلية، كما في بوروندي، يعني دائماً التكلم عن وضع غير مستقر. فينبغي قبل كل شيء التسليم بأن درجة الأمن تختلف من إقليم لآخر وبأن مختلف الفئات المكونة للمجتمع البوروندي لا تستفيد منه بنفس الدرجة، وأخيراً أن الأمن ما زال غير مستقر في الظروف الحالية.

٥٥- وخلال فترة زيارة المقرر الخاص كانت أقاليم سيبيتوكي وبوبنزا وكايانزا الواقعة على أطراف غابة كيبيرا، كما كان اقليم بوجمبورا الريفية، فضلاً عن منطقة الحدود مع تنزانيا، معرضة لهجمات المتمردين. ولقد سهل تواجد رجال الشرطة ليلاً ونهاراً بأعداد متزايدة في العديد من أحياء بوجمبورا، تسهيلاً كبيراً تنقل الأشخاص والممتلكات. وتخضع الطرق المؤدية إلى العاصمة لمراقبة مشدّدة من خلال الحواجز العسكرية وحواجز الشرطة التي تتعرض أحياناً لهجوم جماعات المتمردين[٤]. ولقد وقع آخر حادث من هذا النوع، وكان حادثاً خطيراً للغاية، نتيجة الهجوم الذي شن في فجر الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على قاعدة روكامارو العسكرية ومطار بوجمبورا الدولي.

٥٦- ويجب الاعتراف بأن سكان المراكز الحضرية مثل بوجمبورا وغيتيغا يتمتعون بدرجة أكبر نسبياً من الحماية مقارنة بسكان التلال الذين لا تتوافر لهم، في أغلب الأحيان، الهياكل الأساسية المجتمعية التي يمكن لهم التجمع فيها. ويجعل تباعد المساكن في التلال إمكانية قيام الإدارة المدنية والادارة العسكرية للمقاطعات بتوفير الحماية للفلاحين في حال نشوب اضرابات أو شن هجمات أمراً عسيراً للغاية.

٥٧- أمّا أمن السكان الموجودين في المخيمات فهو غير مستقر لأن مساكن المخيمات تتسم بطابع بدائي ومؤقت ولأن الإمكانيات المتاحة للجيش البوروندي لحماية السكان من هجمات المتمرّدين محدودة جداً.

٥٨- وبالرغم من أن الأوضاع المعيشية لبعض فئات السكان أصبحت طبيعية، ما زال الأمن غير مستقر في جميع أرجاء البلد. ولقد تحققنا من ذلك مع الأحداث المفجعة التي وقعت في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على مقربة من مطار بوجمبورا الدولي وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ شخص. ووقع حادث آخر في صبيحة يوم ٦ كانون الثاني/يناير في قرية مارامفيا التي كان زهاء ٠٠٠ ٢ شخص قد لجأوا إليها أعقاب مجزرة روكامارو. وتفيد التقارير بأن متمردين من حزب تحرير الهوتو (PALIPEHUTU) قتلوا يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٣٢ شخصاً في مخيم موجود في شمال غربي بوروندي، وبأن ١٣ شخصا، من بينهم جندي، قتلوا في يوم ٢١ من نفس الشهر نتيجة هجوم شنته جماعة من المتمردين على بلدة رومونج الواقعة على ضفاف بحيرة تنجانيكا على بعد أكثر من ٥٠ كيلومتراً جنوبي العاصمة.

٥٩- ويعتقد المقرر الخاص، بناء على المعلومات التي حصل عليها، بأن أفظع انتهاكات لحقوق الإنسان تقع أثناء العمليات العسكرية أو هجمات المتمردين أو على إثر المواجهات بين الجيش والمتمردين في الأقاليم الموجودة غربي وجنوبي البلد. ولكن لا بد من الإشارة، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن المجازر التي راح ضحيتها مئات الأشخاص في العام الماضي تناقصت على ما يبدو.

٦٠- وازدادت، خلاف ذلك، التدخلات العسكرية في التلال مسفرة دائماً عن مقتل عدد من الأشخاص. وتقوم القوات العسكرية أحياناً بالرد مستخدمة الأسلحة الثقيلة ولاجئة إلى عمليات تطهير، وذلك على الرغم من كون العمليات التي يقوم بها المتمردون محدودة. وكذلك تقع خسائر عديدة في الأرواح في صفوف العسكريين، وعلى وجه الخصوص في بوروري وفي بوجمبورا الريفية. ولكن لا تشمل هذه الملاحظات إلاّ المناطق التي يسمح للقائمين برصد حقوق الإنسان ولغيرهم من ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بزيارتها. وقال المقرر الخاص إنه عاجز عن إبداء رأي فيما يتعلق بالوضع السائد في المناطق الملقبة "بالحمراء" أو التي لا يمكن أن تصل إليها المساعدة الإنسانية.

٦١- وكذلك، يعتقد المقرر الخاص بأن عمليات المتمردين ازدادت خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب الخلافات التي يقال إنها ظهرت في صفوف جماعات المتمردين المختلفة، ولا سيما جبهة الدفاع عن الديمقراطية (FDD)، وحزب تحرير الهوتو (PALIPEHUTU)، وجبهة التحرير الوطني (FROLINA). وما زالت عمليات تصفية الحسابات بين المتمردين في الميدان تسفر عن خسائر في الأرواح بين المدنيين.

٦٢- وقامت الحكومة بعدة مبادرات لمواجهة هذه الأوضاع. فسعت أولاً لتجنيد عدد من الشباب من الذكور والإناث الذين هم على وشك إنهاء دراساتهم العليا، ليؤدّوا خدمة مدنية إجبارية. وسمح هذا الاجراء بتقليص تأثير المجموعات المتطرفة على الشباب إلى حد كبير، وهذا مكسب إيجابي. ولكن يبدو أن هذه الخدمة المدنية تتسم بطابع عسكري أكثر منه مدنياً.

٦٣- وكذلك تقوم السلطات البوروندية الآن بإضافة بند إلى الخدمة المدنية الاجبارية يركز بصفة خاصة على حقوق الإنسان. وسيكون من شأن هذه التنقيحات الحيلولة دون تحول المجتمع البوروندي، ولا سيما الشباب، إلى مجتمع عسكري كثمن لمكافحة التطرف. ولكن تفيد بعض مصادر المعلومات بأنه لا يمكن حتى الآن، فيما يتعلق بالتجنيد لتأدية الخدمة المدنية الإجبارية، ضمان التوازن بين الفئتين الاثنيتين الرئيسيتين المكوّنتين للسكان.

٦٤- وأحاط المقرر الخاص علماً بالتدابير التي اتخذتها السلطات المدنية والعسكرية لإشراك السكان إشراكاً أكبر في الدوريات الليلية في المدن والطرقات البرية في منطقة التلال. ولكن تبين الأدلة التي جمعها من المدنيين المصابين بجروح، ولا سيما الموجودين في مستشفى بوبنزا، غموض تلك التدابير.

٦٥- وتضع هذه التدابير حياة السكان في خطر عندما تطلب السلطات العسكرية إلى المدنيين الاشتراك في أنشطة ذات طابع عسكري. وتفيد الادعاءات الواردة بأن الفلاحين يرغمون في أحيان كثيرة على السير أمام الدوريات العسكرية لكشف الأماكن التي زرعت فيها الألغام والمساعدة على إبطال مفعولها. وكذلك يطلب إلى الفلاحين نقل الذخائر ومعدات حربية أخرى أو إحضار الطعام باجتياز مناطق خطرة مجازفين بحياتهم. ويتعرض المدنيون لو تهربوا من ذلك أو رفضوا تأدية تلك المهام للمضايقات أو لعقوبات شديدة أحياناً.

٦٦- ويتساءل المقرر الخاص إلى أي درجة يمكن ألا يعتبر تشكيل مجموعات الدفاع عن النفس من سكان المدن والهضاب، وإشراك المدنيين في تأدية مهام ذات طابع عسكري، بمثابة تخلّ من الدولة البوروندية عن مسؤولياتها الحكومية.

٦٧- ويصر المقرر الخاص على أن لهؤلاء السكان حقا مشروعا في أن يوفر لهم أعوان الدولة الحماية. فمن واجب كل حكومة أن تتيح، بالفعل، لمواطنيها سبل العيش في سلم وأمان. ويجب على الحكومة ألاّ تعهد بمهامها إلى مواطنيها، خاصة إذا ترتبت عن هذه المشاركة المدنية مخاطر كبيرة تهدد أمن المواطنين، أو إذا نجمت عنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الانساني الدولي.

٦٨- وحتى ولو كانت المعلومات الواردة إلى المقرر الخاص فيما يتعلق بالمتمردين معلومات مقتضبة تماماً، لاحظ المقرر الخاص خلال زيارته لبوروندي وجود بعض التغيرات في علاقات المتمردين مع السكان. فالهجمات التي تشن ضد السكان هي على ما يبدو أقل انتقائية وهي تستهدف المجموعتين الاثنيتين الرئيسيتين المكوّنتين للسكان. فلم يلجأ المتمرّدين إلى هدم عشرات المدارس، ولا سيما في مقاطعة بوجمبورا الريفية، فحسب، بل قاموا أيضاً باحتجاز الأطفال في سن الدراسة والشباب لتجنيدهم قسراً في صفوفهم.

٦٩- وأصبح السكان يخشون أكثر فأكثر أي اتصال مباشر مع المتمرّدين ويفضلون في بعض الحالات التعاون مع الجيش أو الادارة المدنية للحصول على حماية أفضل. ويقوم المتمردون من ناحيتهم بالانتقام بإخضاع المدنيين الذين يرفضون مناصرتهم لأعمال المضايقة أو الانتقام. ففي هذا الاطار الجديد للعلاقات بين السكان والجيش من جهة، وبين السكان والمتمردين من جهة أخرى، يجب أن نحلّل مسألة المخيمات المجمّعة.

٧٠- وسياسة التجميع ليست، إذا، من ابتكار الحكومة الحالية: فقد قامت الإدارة السابقة في بداية عام ١٩٩٦ بإنشاء المخيمات التي تم فيها تجميع سكان بعض المناطق الموجودة تحت حماية الجيش. ولم تستخدم هذه المخيمات في مناسبات عديدة إلاّ أوقات القتال، وفي حالات أخرى ظلت تلك المخيمات قائمة بعد انتهاء المواجهات. وتفيد المعلومات الواردة إلى المقرر الخاص بأن عدد الأشخاص المنكوبين المقيمين في المخيمات المجمعة وعدد المشردين، ولا سيما من في مقاطعات كاروزي، وكيانزا، ومورامفيا، وبوبنزا، أيضا، ولو بنسب أقل، في إقليمي بوروري وبوجمبورا الريفية أصبح يناهز ٠٠٠ ٦٠٠ شخص في بوروندي حسب التقديرات المقدمة في نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٩٧. وكان المجمعون وحدهم يمثلون قرابة ٠٠٠ ٢٤٥ شخص يعيشون في ٤٦ مخيماً.

٧١- ولاحظ المقرر الخاص مع الارتياح أن عمليات عودة السكان المجمعين إلى تلالهم الأصلية بدأت منذ فترة في أقاليم عديدة معنية وأنها ما زالت مستمرة. وقد تأكد من ذلك أثناء الزيارة التي قام بها إلى إقليم كيانزا حيث كان موقع المجمعين الذي زاره قد أفرغ من جزء كبير من المقيمين فيه. وحدّدت السلطات مواعيد لتنظيم عودة السكان. ولقد عرضت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الانسانية، ومن بينها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر خدماتها لتوزيع رزمة العودة على الأسر المنكوبة التي عادت إلى بيوتها.

٧٢- وأُبلغ المقرر الخاص بشتى الأساليب التي يمكن بموجبها رد الممتلكات التي سلبت خلال أحداث عام ١٩٩٣. فيجب على فلاحي التلال أن يعلنوا للسلطات المدنية عن الممتلكات التي سلبت منهم. وتقوم السلطات بالبحث عن المسؤولين لكي يردوا الممتلكات المسروقة. وفي الحالات التي لا يتم فيها العثور على الفاعلين، يجب على جميع سكان التلال أن يتحملوا مسؤولية تسديد قيمة هذه الممتلكات. وعلى سبيل المثال يبلغ سعر البقرة ٠٠٠ ١٥٠ فرنك بوروندي، ويبلغ سعر الماعز ٠٠٠ ٥٠ فرنك بوروندي.

٧٣- وإن لم تكن هذه الممارسات رسمية أو مطبقة بصورة موحدة في جميع أرجاء البلد، إلاّ أن إطار عدم الاستقرار السائد وأحياناً افتقار بعض الادارات المحلية إلى الشرعية، قد يحوّلان عمليات الرد، المبررة مبدئياً، إلى مجرد عمليات انتقامية فيما بين سكان التلال. وقد تصبح عمليات الرد المشار إليها وسيلة للقمع التعسفي عندما يلجأ زعماء المنطقة إلى السلطات العسكرية أو سلطات الشرطة لضمان الرد.

٧٤- ولاحظ المقرر الخاص فيما يتعلق بالتطور السياسي في البلد بعض العناصر الايجابية التي يرغب في التركيز عليها. وقال، بعد أن وضع في الحسبان أن الحكومة الحالية نشأت من حركة انقلابية، إنه يجب ألاّ تمنع طبيعة النظام القائم المجتمع الدولي من مساعدة بوروندي على وضع أسس لبناء دولة قانون وديمقراطية حقيقية مع أخذ خصائص المجتمع البوروندي في الاعتبار. وتتمثل إحدى المساهمات التي يتوقع أن يسهم بها المجتمع الدولي في الاعتراف علناً بالمبادرات الايجابية التي اتخذتها السلطات القائمة. ويعتقد المقرر الخاص بأن الاستمرار في انتقاد الحكومة الحالية والسعي لعزلها على الساحة الدولية لا يعتبر نهجاً بنّاءً لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية.

٧٥- ولاحظ المقرر الخاص أنه بالرغم من التدابير غير المناسبة، كالأمر الوزاري الصادر في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بتعليق الجبهة الديمقراطية للدفاع عن بوروندي (FRODEBU)، تم إحراز تقدم في الحوار القائم بين الحكومة والجمعية الوطنية. فعلى سبيل المثال عندما اختتمت الدورة البرلمانية الأخيرة لعام ١٩٩٧، زار رئيس الوزراء الجمعية الوطنية ليقدم مقترحات الحكومة بشأن عملية السلم؛ وما زال الميجر بوبويا ورئيس الجمعية يواصلان حوارهما بالرغم من حظر السفر والاجراءات القضائية المفروضة على رئيس الجمعية الوطنية؛ وأخيراً أبلغ الوزير المعني بحقوق الإنسان والاصلاحات المؤسسية والعلاقات مع الجمعية الوطنية المقرر الخاص بإنشاء لجنة مشتركة تتألف من عضوين من الحكومة، وبرلمانيَّين منتسبَيْن إلى عضوية الجبهة الديمقراطية للدفاع عن بوروندي، وشخصين آخرين يمثلان الاتحاد من أجل التقدم الوطني (UPRONA). وستكلف هذه اللجنة المشتركة بزيارة الأقاليم والسفر إلى الخارج لتوسيع الحوار الوطني الداخلي ودفع المفاوضات إلى الأمام.

٧٦- وأعرب المقرر الخاص عن ارتياحه الكبير للجهود التي بذلتها الحكومة لتعزيز سياسة قائمة على حقوق الإنسان. وقال إن الوزير المعني بحقوق الإنسان والاصلاحات المؤسسية والعلاقات مع الجمعية الوطنية يؤدي فعلاً دوراً ايجابياً في الحوار المعقود مع المكتب التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، سواء مع فرعه المعني بالتعاون التقني أو مع البعثة المعنية برصد حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص مع هيئة الاتصال التي أنشأتها السلطات البوروندية.

٧٧- ولكن أعرب المقرر الخاص لحكومة بوروندي عن انذهاله الشديد إزاء تنفيذ حكم الاعدام في ستة أشخاص بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وبين أن تلك العملية تسيء إلى سمعة الحكومة وإلى عملية السلم

والمصالحة التي تحاول الحكومة تعزيزها. وقال إن تنفيذ حكم الاعدام في أشخاص آخرين في ظل الظروف الراهنة لن يكون من شأنه إلاّ إعاقة الجهود التي تبذلها السلطات للخروج من عزلتها.

٧٨- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه أيضاً إزاء التطورات الأخيرة في دعوى العسكريين المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب في عام ١٩٩٣ وفي اغتيال الرئيس ندادايه. ولقد وجهت بالفعل أشد الاتهامات للعسكريين من الرتب الدنيا بينما لم تتم ملاحقة الضباط من الرتب العالية إلاّ لجنح ثانوية. ولربما رأى الرأي العام الدولي في ذلك أن السلطات القضائية لا تجرؤ على ملاحقة الجهات المسؤولة حقاً عن ارتكاب تلك الجرائم.

٧٩- ومن جهة أخرى أعرب المقرر الخاص عن قلقه أيضاً إزاء المنحى الذي أخذته المناقشات الدائرة حول عملية الإبادة الجماعية في البلد. وقال إن الأمر لا يتعلق في نظره بملاحقة من قاموا بعمليات الإبادة الجماعية أو بالمجازر من بين المنتمين إلى إحدى الجماعتين الاثنيتين فحسب بل يتعلق أيضاً بحمل كافة البوروندديين على الاعتراف بأنه، إلى جانب الأعمال الشنيعة التي ارتكبت، لاقى العديد من المواطنين البوروندديين الأبرياء نحبهم تاركين وراءهم عشرات الآلاف من الأسر في حزن وحداد. وبغض النظر عن الأفكار التي تدافع عنها المجموعتان الاثنيتان لا شك في أن النخبة التي تتزعم كلاً منهما تتحمل مسؤولية كبيرة منذ استقلال بوروندي في التحريض على هذه الأعمال الفظيعة وفي تعبئة السكان الذين ساهموا فيها.

٨٠- ويعتقد المقرر الخاص، كما حاول بيان ذلك في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة، بأن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بلدان المنطقة الفرعية لها أثر سيء للغاية على السكان المدنيين في بوروندي. فلقد أسهم فرض العقوبات، بالإضافة إلى الهجمات العديدة التي تعرض لها السكان المدنيون في جميع أرجاء البلد، في تفاقم أوضاع هؤلاء السكان وتزايد اعتماد البلد على المساعدة الإنسانية الدولية. فيجب فعلاً ألاّ تستخدم العقوبات كأداة لمعاقبة شعب بأكمله بل كأداة مؤقتة لممارسة الضغط على حكومة تكون قد هددت السلم الدولي بالخطر. ويجب أيضاً أن تراعى في العقوبات درجة معينة من التناسبية مع الأهداف المنشودة. وأخيراً يجب أن تكون العقوبات مصحوبة دائماً بحوار بين جميع الأطراف المعنية.

٨١- وتكلم البابا يوحنّا بولس الثاني نفسه عن العقوبات مؤخراً فاسترعى الانتباه إلى أن الحظر كما حدده القانون أداة يجب استخدامها بقدر كبير من التبصّر وأنه يظل يخضع لمعايير أخلاقية وقانونية دقيقة. فيجب التحسب دائماً للآثار الانسانية التي قد تترتب عن العقوبات والسهر على مراعاة التناسب الصحيح لمثل هذه التدابير مع المشاكل التي تسعى إلى حلها.

٨٢- وأعرب المقرر الخاص عن يقينه من أن العقوبات الاقتصادية المستخدمة كسلاح للقمع قد تبيّن أنها غير مجدية في بوروندي، كما في أماكن أخرى، نظراً إلى أنها لم تطبق بحذافيرها وأن تصرفات بعض البلدان التي فرضتها تشجع سبل التحايل عليها. فلكل بلد اليوم فهمه الخاص للشروط المفروضة على حكومة بوروندي ولطريقة استجابة الحكومة لتلك الشروط. ومن جهة أخرى فقد أتاحت العقوبات أيضاً فرصاً اقتصادية لمختلف المقاولين الذين عرفوا كيف يستغلون الارتفاع الملموس المسجل في أسعار السلع الأساسية في بوروندي.

٨٣- ولقد تفاقمت آثار الأزمة الاجتماعية - السياسية السائدة في بوروندي منذ عام ١٩٩٣ نتيجة العقوبات المفروضة. وتأثر الاقتصاد من جرّاء الأزمة عموماً ومن آثار العقوبات الاقتصادية بالإضافة إلى التوقف التدريجي للمعونات المقدمة في إطار التعاون الثنائي. وبناء عليه يعرب المقرر الخاص عن اعتقاده بأن الأوان حان لإجراء تقييم جدي لجدوى استمرار العقوبات الاقتصادية. وقال إنه ينبغي النظر على وجه السرعة في الآثار الإنسانية المترتبة عن تلك العقوبات، وذلك باللجوء إلى آلية مستقلة إن أمكن. فمنذ الأحداث التي وقعت في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ وبوروندي تعاني من عزلة خطيرة وضعتها فيها البلدان المجاورة الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى ووضعها فيها المجتمع الدولي أيضاً. وبعد وضع مصير ضحايا النزاع القائم في بوروندي في الحسبان، أعرب المقرر الخاص عن اعتقاده بضرورة وضع حد لتلك العزلة الدبلوماسية على الفور. وقال إن للبلدان المعنية ببوروندي لأسباب شتى دوراً أساسياً تؤديه للمساعدة على تسوية الأزمة بإيجاد الظروف اللازمة على الصعيد الدولي لتمكين الجهات البوروندية الفاعلة من الاتفاق في أقرب وقت ممكن على وقف اطلاق النار والشروع في المفاوضات.

٨٤- ويلاحظ المقرر الخاص بدهشة الطريق المسدود التي دخلت فيها عملية الوساطة التي بادر بها الرئيس الأسبق نييريريه المعروف بسلطانه المعنوي والفكري. ولقد أصبح من الملح أن تسعى بلدان المنطقة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، بالاتفاق مع الرئيس الأسبق نييريريه، لإيجاد أنسب الطرق لإعادة تحريك تلك الوساطة بسرعة.

## ثالثاً - التوصيـــات

### ألف - توصيات موجّهة إلى السلطات الوطنية

٨٥- يكرر المقرر الخاص نداءه العاجل الموجه إلى السلطات البوروندية لإرجاء تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة على ٧١ شخصاً وأحكام السجن المؤبد الصادرة على ٤٠ شخصاً عن الدوائر الجنائية الثلاث في البلد في عام ١٩٩٧ لوحده، وذلك حتى إتمام مفاوضات السلام وإصلاح الجهاز القضائي بما يمكنه من تأدية دوره بصورة مستقلة ونزيهة تماماً.

٨٦- ويطلب المقرر الخاص، عملاً بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة البوروندية لدى مصادقتها على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، القيام دون إبطاء بتحسين ظروف اعتقال السجناء المحكوم عليهم بالاعدام.

٨٧- كما يطلب المقرر الخاص القيام، دون إبطاء، بإتمام الاجراءات القانونية المقامة ضد الرئيس السابق باغازا الخاضع لتحديد الإقامة، وضد رئيس الجمعية الوطنية الذي لا حق له في السفر، لكي يقدم المعنيان إلى السلطات القضائية المختصة بحضور محاميهما. ذلك أن التأخير غير المقبول المسجل في إطار هذه الملاحقات يضر بالحوار بين مختلف الأحزاب السياسية.

٨٨- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره للحوار البناء الذي أقامته السلطات البوروندية مع بعثة رصد حقوق الإنسان ولا سيما عن طريق هيئة الاتصال، ويطلب إلى السلطات أن تحسن إجراءات التحقيق في

حالات الاعدام التعسفي، والاعتداءات الجنسية، والتعذيب، واللجوء إلى استخدام القوة بإفراط التي تمت على أيدي قوات الأمن والتعجيل بتلك الاجراءات وملاحقة المذنبين.

٨٩- ويوجّه المقرر الخاص نظر السلطات البوروندية من جديد إلى الضرورة الملحة التي تستدعي التقيد بمعايير القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي تحظر ضرب أهداف مدنية أثناء العمليات العسكرية، والهجوم بصورة عشوائية على المدنيين ونهب ممتلكاتهم وتدميرها بصورة تعسفية.

٩٠- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره للحكومة البوروندية لبدء حركة عودة السكان المنكوبين من مواقع التجميع ومخيمات المشردين، ويطلب إليها أن تسعى بسرعة لتطبيق سياسة إعادة توطين هؤلاء السكان في التلال التي نشؤوا فيها أو في أماكن مؤقتة إذا اقتضت ذلك الأوضاع الأمنية.

٩١- ويطلب المقرر الخاص إلى السلطات البوروندية عدم تجنيد أي شاب دون سن ١٨ عاماً للعمل في الجيش أو لتأدية الخدمة المدنية الاجبارية، والسهر على ألاّ يتم هذا التجنيد بالقسر وأن يشمل كافة المجموعات الاثنية التي يتكون منها السكان، بدون تمييز.

٩٢- ويطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تلاحق المسؤولين عن الممارسات التي يمكن أن تعتبر بمثابة السخرة والمسؤولين عن استغلال المقيمين في مخيمات المجمعين ولا سيما لتأدية مهام ذات طابع عسكري.

## باء - توصيات موجهة إلى المتمردين

٩٣- يذكّر المقرر الخاص زعماء المتمردين بأن المبادئ التي تنظّم قواعد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تسري عليهم أيضاً بنفس الشدة. فيتوقع منهم، بالتالي، السهر على امتثال مرؤوسيهم لها، ويظلون فضلاً عن ذلك مسؤولين عن أفعالهم حتى بعد انتهاء النزاع.

٩٤- ويذكّر المقرر الخاص زعماء المتمردين بأن أي هجوم على السكان وعلى أهداف مدنية مثل المدارس، وأي سلوك يفضي إلى اعتداءات جنسية وإلى ممارسة التعذيب وكذلك إلى النهب أو إلى تخريب ممتلكات المدنيين، يعتبر محظوراً بمقتضى قواعد حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.

٩٥- ويذكّر المقرر الخاص جماعات المتمردين مرة أخرى بأنه يحظر اللجوء إلى السخرة، واحتجاز الأطفال أو الشباب، واللجوء كذلك إلى وسائل قمعية لإرغام السكان المدنيين على البقاء في حدود الأقاليم الموجودة مؤقتاً تحت سيطرتهم. ويتوجب على المتمردين أن يضمنوا بالفعل حرية تنقل وإقامة هؤلاء السكان بالأراضي التي يحتلونها.

٩٦- ويوجّه المقرر الخاص نداءً رسمياً إلى جماعات المتمردين لكي يكفوا عن استخدام الألغام التي تصيب أو تقتل المدنيين في أغلب الأحيان، ولكي يقوموا بإزالة تلك الألغام من الأراضي التي يتنقلون داخلها.

## جيم - توصيات موجّهة إلى المجتمع الدولي

٩٧- يطلب المقرر الخاص إلى منظمة الأمم المتحدة أن تقوم، كما ذكّرت بذلك دول عديدة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بدورها الحاسم في ايجاد حل سلمي للنزاع القائم في بوروندي وإقامة تعاون أكبر بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى ومنظمة الوحدة الإفريقية.

٩٨- ويعرب المقرر الخاص عن أمله في أن تتمكن بعثة تقصي الحقائق، التي أنشأها الأمين العام للتحقيق في الأحداث التي وقعت على الحدود الفاصلة بين بوروندي وتنزانيا، من مباشرة عملها بأسرع ما يمكن. وقال إنه متيقن تماماً من أن التحقيق بصورة موضوعية ومستقلة سيكون من شأنه التخفيف من حدة التوترات بين البلدين.

٩٩- وفي هذا الصدد، يطلب المقرر الخاص بإلحاح من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقوم، بالتنسيق عن كثب مع السلطات التنزانية، بنقل مخيمات اللاجئين الموجودة على مقربة من الحدود البوروندية إلى مناطق داخل البلد، اعتقادا منه بأن وجود هؤلاء اللاجئين يشكل عاملاً دائماً من عوامل التوتر بين البلدين.

١٠٠- ويطلب المقرر الخاص إلى المجتمع الدولي أن يجري تقييماً جدياً لجدوى إبقاء العقوبات الاقتصادية ضد بوروندي وما ينبغي أخذه في الاعتبار من الجهود الفعلية التي تبذلها السلطات البوروندية لإقامة حوار داخلي والشروع في عملية السلم في جميع أرجاء البلد.

١٠١- ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد حكومة بوروندي على تطبيق سياسة حقيقية لإعادة ادماج السكان المنكوبين في المجتمع، سواء كان هؤلاء السكان من المشردين أو من المجمعين، حتى تصبح عملية السلم التي بدأ تطبيقها في البلد دليلاً ملموساً على المصالحة، على الأقل في المقاطعات التي تسمح فيها الأوضاع الأمنية بذلك.

١٠٢- ويوجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى البلدان المانحة التي أوقفت مشاريعها لتقديم المساعدة الثنائية إلى بوروندي في مجال الصحة لكي تعدل عن قرارها وتدعم الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها وزارة الصحة لمكافحة الأوبئة مثل الحمى الصفراء أو متلازمة نقص المناعة المكتسب، التي أصبحت متفشية بين أهالي بوروندي.

١٠٣- ويوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي بدعم المبادرات التي ستتخذها في المستقبل اللجنة المشتركة المؤلفة من أعضاء من الحكومة البوروندية وممثلين برلمانيين منتسبين إلى الحزبين السياسيين الرئيسيين في البلد، وذلك على غرار الجهود التي بذلتها بعض الدول الغربية وبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لدعم هذه اللجنة في تنقلاتها بالخارج.

١٠٤- ويوجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي، وبصفة أخص إلى البلدان التي كانت لها في الماضي صلات متينة مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى، كي تزيد بثبات دعمها للبعثة المعنية برصد حقوق الإنسان حتى تتمكن تلك البعثة من زيادة عدد مراقبيها المنتشرين في البلد وتتمكن من فتح ثلاثة مكاتب اقليمية على الأقل داخل البلد ومن تزويد تلك المكاتب بما يلزم من الموظفين والمعدات لتأمين الأمن والاتصالات.

١٠٥- ويوجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي، وبصفة أخص إلى البلدان التي كانت لها في الماضي صلات متينة مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى، كي تواصل أو تتعهد بعزم بتطبيق سياسة عاجلة ومنسقة لتقديم الدعم المالي لبرنامج المساعدة القانونية المهدد بالتوقف عما قريب. ولا شك في أن هذا البرنامج يمثّل، في ظل الظروف السائدة حالياً في بوروندي، دلالة من الدلائل الملموسة النادرة على تضامن المجتمع الدولي والذي هو تضامن ينبغي الحفاظ عليه وتشجيعه.

١٠٦- ويوصي المقرر الخاص، على غرار ما فعل في تقاريره السابقة، بأن يفرض حظر دولي على بيع الأسلحة والمعدات والخدمات العسكرية بالنسبة لكافة الأطراف في النزاع البوروندي حتى يتم التوصل إلى وقف اطلاق النار وتبدأ عملية انتقال حقيقية إلى الديمقراطية. كما يشار إلى أن بلدان منطقة البحيرات الكبرى على وجه الخصوص يجب أن تسعى بحزم، بالإضافة إلى المجتمع الدولي، إلى تشجيع إعمال هذا الحظر وتطبيقه فعلاً على كافة الأطراف في النزاع.

١٠٧- ويوجّه المقرر الخاص من جديد نداءً عاجلاً إلى منظمة الوحدة الإفريقية وإلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى البلدان التي تصنع وتصدر الأسلحة، كي تصبح طرفاً في قرار وقفٍ اختياري من هذا النوع في منطقة البحيرات الكبرى.

١٠٨- ويقترح المقرر الخاص إعادة تحريك اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في بيع الأسلحة التي كانت قد أُنشئت لرواندا وتوسيع ولايتها لكي تشمل بوروندي. ويوجّه من جديد نظر المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/52/505، الفقرتان ١٠٩ و١١٠).

١٠٩- ويوصي المقرر الخاص بأن تنظر الأمم المتحدة من جديد في إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية إذا توافرت في بوروندي جميع الشروط اللازمة لإنشائها، أي وقف اطلاق النار، وإقامة حوار داخلي، ونجاح المفاوضات، واصلاح المؤسسات البوروندية.

١١٠- ويعرب المقرر الخاص عن اقتناعه بأن ايجاد الحلول للأزمة البوروندية يتطلب بالضرورة توخّي نهج اقليمي، ويوصي بعقد مؤتمر في منطقة البحيرات الكبرى بشأن تجارة الأسلحة والأمن وحقوق الإنسان.

## الحواشي

(١) قدّرت الحكومة في عام ١٩٩٧ المبلغ اللازم لبرنامج إعادة بناء المنازل في جميع أنحاء البلد بـ ٣٤ ملياراً من فرنكات بوروندي أي زهاء ١٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، خصصت له بالفعل ٦٠٠ مليون فرنك بوروندي أي نحو مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة.

## الحواشي (تابع)

(٢) نظرا لتآلف آثار النزاع وأنشطة المتمردين والعقوبات الاقتصادية لم يبق هناك لا بذور ولا أسمدة في بوروندي. وكان جزء من هذه الأسمدة والبذور يُنتج في معهد البحث الزراعي وعلم تربية الدواجن والحيوانات الذي كانت الجهات المانحة قبل فرض العقوبات تدعم مالياً ٨٠ في المائة منه. ومن جهة أخرى تقدَّر الخسائر في الأبقار، التي تفاقمت بفعل أوبئة حيوانية، بـ ٣٠ في المائة بينما تقدَّر الخسائر في المواشي الصغيرة بـ ٤٠ في المائة في كل البلد.

(٣) Chretien, Jean-Pierre, Le Défi de l'ethnisme, Rwanda et Burundi: 1990-1996, Paris, Editions Karthala, 1997, p.363 á 364.

(٤) انظر أيضاً: LECOMPTE, Dominique, "Une ville africaine dans la tourmente, la guerre à Bujumbura", Afrique contemporaine, Numéro spécial, 4e trimestre 1996, p. 164.

(٥) انظر الوثيقة الصادرة عن الكرسي الرسولي تحت عنوان: The Position of the Holy See Regarding the Implementation of General Assembly Resolution 50/96 on Economic Measures as a Means of Political and Economic Coercion against Developing Countries.

- - - - -